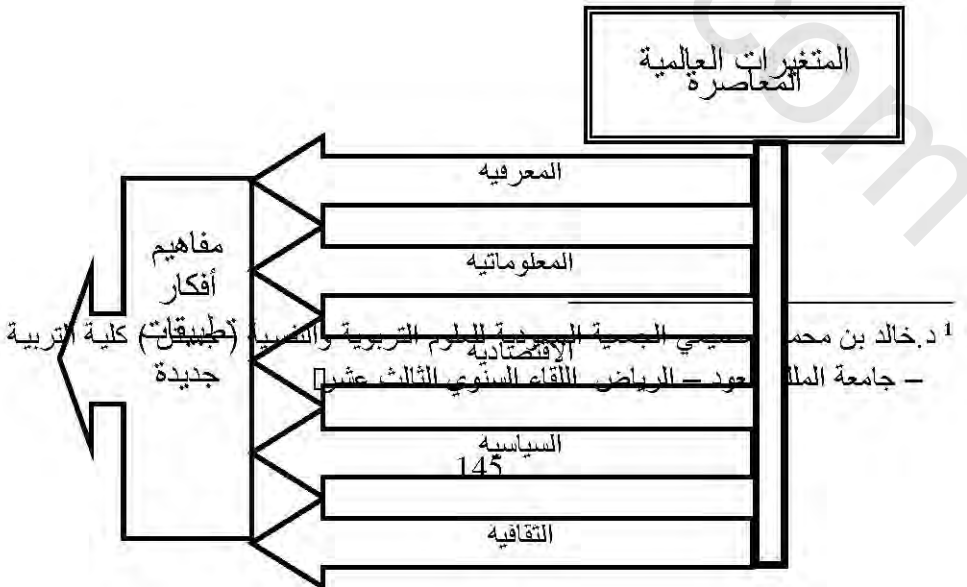


المبحث الرابع عشر

المتغيرات العالمية المعاصرة وأثرها في تكوين المعلم

تتمثل المتغيرات العالمية التي تشكل العالم المعاصر في خمسة متغيرات رئيسية: معرفية ومعلوماتية واقتصادية وسياسية وثقافية وسوف نتحدث عن كل منها بالتفصيل⁽¹⁾:

أولاً: المتغيرات العالمية المعاصرة:
ويقصد بالمتغيرات العالمية المعاصرة بأنها المفاهيم والأفكار والتطبيقات الجديدة التي طرأت واستجذبت على الأبعاد الرئيسة التي تشكل العالم المعاصر، وهي الأبعاد: المعرفية، والمعلوماتية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والتي يتم تفصيلها على النحو الآتي :



1- التغير المعرفي: يكمن هذا التغير في السرعة المتزايدة التي يتم عندها إنتاج المعرفة وتراكمها، وتوظيف المعرفة والأنشطة المعرفية في الإنتاج، وزيادة معدل القيمة المضافة الناتجة عنها، إضافة إلى التغير التكنولوجي بمعدلاته المتسارعة، والمتضمن توليد وانتشار التقنيات والمواد الجديدة، والإبداع التقني غير المحدود فيما يعرف بعملية "تخليق المعرفة"، كما يشير إلى تزايد واتساع فروع المعرفة، وتنامي التداخل فيما بينها فيما يعرف "بعبور التخصصات والدراسات البينية".

2- التغير المعلوماتي: ويشير هذا التغير إلى كثافة وسرعة تبادل المعلومات والمعرفة، وتدني تكاليفها، وتنامي علم التحكم الإلكتروني وبرمجياته وارتباطه بتقنية الاتصال الحديثة وإمكاناتها غير المحدودة "شبكة الإنترنت"، الأمر الذي عزز من عملية الاتصال وجعلها أكثر تفاعلية، كما جعل الاقتراب من العالمية خاصية كبيرة وممكنة لكل شيء، كما أن تطبيقاتها أحدثت تغييراً عميقاً في مفاهيم الإنسان وأساليب حياته وأعماله وطموحاته وفي كل جوانب الحياة اليومية .

3- التغير الاقتصادي: ويشير هذا التغير إلى تكثيف الانتقال الدولي للموارد، وارتباطها بعدد متزايد من المعاملات عابرة الحدود، وتحرير الأسواق ودمجها في سوق واحد، وتزايد تدفقات رأس المال والاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات العالمية كقوة محركة للاقتصاد العالمي، ومؤثرة على الخصائص الاقتصادية المحلية ومنطق تسييرها، وذلك من خلال القبول بالتحويلات البنوية المطلوبة على مستوى السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والأنشطة التحويلية والتقنية والمعلوماتية، بحيث يصبح الهيكل الإنتاجي والمالي للدول مترابطاً ومتكاملاً زمانياً ومكانياً فيما يعرف بالاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، والتي تصبح فيها جميع السلع والخدمات قابلة للإنتاج والبيع والتنافس في كل مكان من العالم، إضافة إلى بدء عمل منظمة التجارة العالمية، وتقليص الحواجز التجارية بين الدول لتتحول العلاقات بينها إلى أرضية تجارية ذات اتفاقيات ملزمة وشاملة للعديد من إجراءات الحماية والوقاية والدعم والتعويض والإغراق والمعاملة

الوطنية، والتي تعبر عنها منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى توفيرها آلية قانونية لحل المنازعات التجارية بين الدول.

4- التغيير السياسي: ويشير إلى إعادة تحديد نطاق السلطة صعوداً إلى مستويات أعلى من الدولة وربطه بمؤسسات عالمية الأهداف، وتجاوز مفهوم الاستقلال والسيادة إلى مفهوم المشاركة والتفاعلية في الشؤون العالمية والسلام الدولي، وظهور مفهوم المواطنة العالمية أو المتعددة الأبعاد للوطن والعالم بكافة ثقافته، إضافة إلى إعادة تحديد نطاق السلطة هبوطاً إلى الهياكل والتنظيمات المحلية فيما يعرف بفرضية "النقارب"، والتي نتج عنها تسارع وتفعيل النزعة العلمانية والعقلانية والكفاءة في إدارة الدولة الليبرالية، وتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم، كما أصبحت مفاهيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والمواطنة موضوعات رئيسة في سياسات العالم، بل إنها في الوقت الحاضر هي المد التاريخي الذي تنطلق منه كل رياح التغيير، وتكتسب من قوة الدفع الذاتي زخماً هائلاً يجعل مقاومتها أمراً بالغ الخطورة، وهذا هو شعار منظمات العالم ومؤسساته وأفراده، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي للدول أو محاولة فرضها كمعيار للتعامل فيما بينها.

5- التغيير الثقافي: ويشير إلى نشوء شبكات اتصال عالمية تربط فعلاً جميع البلدان والمجتمعات من خلال تزايد التدفقات الرمزية والصور والمعلوماتية عبر الحدود القومية وبسرعة إلى درجة أصبحنا نعيش في قرية كونية، وليصبح النظام السمعي - البصري المصدر الأقوى لإنتاج وصناعة القيم والرموز الثقافية، ومن ثم الاندماج العالمي الأعمق، بإخضاع المجتمعات لتاريخية ومكانية واحدة ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، مما يفرز عبر المجتمعات والحدود حالات توتر وصور شد وجذب بين القوى المؤدية للتجانس الثقافي وبين عمليات التنوع أو اللاتجانس الثقافي، وبشكل عام، هناك أربع أطروحات مختلفة للعولمة الثقافية، وهي على النحو الآتي:

☒ ذوبان الهويات الثقافية في ثقافة كونية واحدة، متحررة من انتماءاتها اللغوية والقومية والثقافية.

☒ بقاء الخصوصية الثقافية وتعددتها، والتي تعني وجود ثقافات تتفاعل لمزيد من التثبث بالهوية.

☒ انتشار "الأمركة" على نطاق العالم، لأنها الدولة التي تميل نحو إيجاد تجانس العالم معها.

✕ بروز ثقافة التقنية الحيوية "الجينات"، والتي ستغير نمط حياتنا ووجودنا البشري تغييراً جذرياً .

ومما سبق، نجد أن المتغيرات العالمية المعاصرة شاملة لجميع جوانب حياة الإنسان المعرفية والتقنية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وأن كل متغير منها يتضمن جدلاً علمياً وفكرياً وتطبيقياً، بل ويؤثر كل متغير منها في الآخر، وهي متغيرات تشكل البيئة المحيطة بالنظام التربوي، وتؤثر في كافة عناصره وعملياته وفقاً لمنهج النظم، وحيث أن المعلم يعد الركن الأساسي في هذا النظام وتأثره أمر واقع ولا مفر منه، فإن هذا يستدعي التعرف على الآثار التي تحدثها هذه المتغيرات في تكوين المعلم وإعداده، وتحديد التأثير في وظائف الكليات التربوية وكليات إعداد المعلمين والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والبرامج التعليمية والبحثية والتدريبية التي تقدمها.

ثانياً: المتغيرات العالمية المعاصرة وأثرها في تكوين المعلم
تفرض المتغيرات العالمية المعاصرة السابقة العديد من الآثار والتحديات "الفرص والمخاطر" على أهداف ووظائف وبرامج مؤسسات إعداد المعلم "كليات المعلمين والكليات التربوية"، وعلى أدوار ووظائف المعلم والكفايات والمهارات الأساسية المطلوب توافرها فيه، ولذا سيتم تحديد هذه الآثار ليتمكن التعامل معها بشكل عام، وتمكين المعلم من التفاعل الجاد والخلق مع معطيات العصر، بشكل خاص، وذلك على النحو الآتي:
أ- الآثار المعرفية: تتمثل أبرز الآثار المعرفية على مؤسسات إعداد المعلم، في الآتي:

- 1- تغير أهداف العلم وتوجهه للتطبيقات، فيما يعرف "بتكامل المعرفة" ولمزيد من العلم والتعليم.
- 2- تغير أساليب وأدوات الحصول على المعرفة وتنظيم تراكمها واسترجاعها بالحاسب الآلي.
- 3- ازدياد الروابط البحثية وبرامج التبادل العلمي، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة البحثية.
- 4- تزايد البحوث بين التخصصات فيما يعرف "بالدراسات البينية" لتبادل الخبرة والمعرفة والأداء.

5- تزايد الاستثمار الدولي في البحوث التطبيقية والتطوير (R&D)، وفي استخدام الأنشطة المعرفية.

6- تزايد وضع المعايير العلمية في عالم ابتكاري، لتجنب التكرار ووضع المبتكر في مقدمة الموجة.

7- حماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية، وإعطاء دور واسع للعلم والخبرة والمهارة.

8- تقادم المعارف وانخفاض قيمة ما يتم اكتسابه في الجامعات والمؤسسات التعليمية بشكل عام.

9- الجامعة لم تعد المصدر الوحيد للمعرفة، لقيام مؤسسات خاصة تهتم بتوليد المعرفة وتطويرها، وحدث انقسام بين مؤسسات التعليم في الميزانية والإمكانات والمكانة والتأثير والتخصص.

10- إفساد طبيعة الأبحاث الجارية في الجامعة، لما تثيره من قضايا أخلاقية ودينية وتربوية.

11- تنامي "السرية" داخل مختبرات الجامعة، مما يحد من عملية تطور العلم وحيويته وتبادله.

كما أن تسارع تدفق المعرفة أدى إلى الوفرة وفقدان الاتجاه في البيئة التعليمية معاً، لأن المرء مضطر اليوم ليعترف بأن المواضيع والنظريات ليست نتاجاً آلياً لظروفها الموضوعية، وأن الرابطة بين أحداث منفصلة مكانياً ومقاربة زمانياً غالباً ما يصعب تفسيرها منهجياً، إضافة إلى تعقد طرق تحديد المشكلات وإجراءات التنفيذ والحلول، والتي تثير الحيرة وتكشف الخلل في المنهج العلمي التقليدي، وتستلزم معايير جديدة لتأكيد النوعية والصدق والحقيقة والتقبل المعرفي والتقييم .

وتطرح هذه الآثار العديد من التساؤلات: عن إيفاء مؤسسات إعداد المعلم باحتياجات التربية في ظل ندرة العمل العلمي الرصين وتغير التكوين المهني المطلوب؟، وعن كيفية التعامل مع تعاضد عملية تجزئ المعرفة والتخصص فيها؟، وما التعديلات اللازمة لإعداد المعلم للتعبير عن رؤية متكاملة نسبياً للمعرفة؟، وهل سيكفي إدخال مضمون متداخل أم إيجاد نهج جديد برمته؟.

وفي ضوء المتغيرات المعرفية، فإن تكوين المعلم يجب أن يركز على:

إعداد "معلم المعرفة" وهو المعلم الذي يمتلك قاعدة علمية معرفية صلبة وذات اتساع وعمق معرفي، وهو المتحرر إلى درجة كبيرة من الفصل القاطع بين التخصصات ومن تجزئة المعرفة، ومدرّك للكيفية التي تتراكم بها أجزاء المعرفة مع بعضها البعض، ولديه القدرة على تجديد معارفه، ورغبته المستمرة في الاحتفاظ الدائم بالحديث والجديد في هذه المعارف، وهو القادر على تطويع المناهج لتعليم طلبة من خلال تداخل العلوم والتخصصات المختلفة، والذي يكون مصدراً للمعرفة الحديثة للتلاميذ، وأن يكون قادراً على إرشادهم إلى مصادر المعرفة في المحيط المباشر للمدرسة وفي المجتمع الكبير، وملتزماً بتطبيق المعارف التي يقدمها وكيفية الاستفادة منها والسيطرة عليها في حياة التلميذ، ولديه القدرة على تدريب التلاميذ على مهارة الحصول على المعرفة من مصادرهما بشكل مستقل.

و"المعلم الباحث"، وهو المعلم الذي يؤمن بأن المعرفة متغيرة ونسبية، وهو الملمّ بطرق التحليل والتفكير المنطقي وفق منطق النظم وعلى التفكير التحليلي والتركيبى والإبداعي والتفكير الحر الملتزم بالمجتمع، وأن يكون قادراً على ممارسة هذا التفكير بأنواعه خلال تدريسه الصفّي، وعلى تكوين المهارات المعرفية والبحثية للتلاميذ اللازمة للقرن الحادي والعشرين، مثل: سرعة الاطلاع وتحليل المشكلة والتجريد والتحليل النقدي البناء واستخدام المعلومات المتوفرة لتكوين اتجاه علمي نحو ظاهرة أو مشكلة ما، وإعادة تفسيرها ووضع نسق علمي يوضح تفاعلها مع الأنساق الأخرى.

ب- الآثار المعلوماتية: تتضح آثار المعلوماتية على مؤسسات التعليم العالي، في الآتي:

1- زيادة عدد وقوة الروابط فيما بين مؤسسات التعليم والأكاديميين، مما ساعد على ظهور مجتمع أكاديمي عالمي مترابط العلاقات العلمية والبحثية، وبما يعزز المعرفة والبحوث المشتركة.

2- إعادة التنظيم المكاني والزمني للأنشطة التعليمية، فالتعلم وقتما يشاء الطالب وبالسّعة المرغوبة، والتواجد جسدياً في قاعة الدراسة ليس شرطاً، ولا توجد حاجة لمبانٍ وتجهيزات تعليمية.

3- توفر الدعم والفعالية والاختصاص لإدارة العملية التعليمية: تبادل المعرفة والتجريب والدعم المشترك، والتنسيق والتعاون والإرشاد الشخصي لمقررات التعلم، والتقويم ... إلخ .

تمثل نقلة في التعليم من صناعة كثيفة العمل إلى صناعة كثيفة رأس المال، ونقطة في التغيير العام لنظم التعليم نحو العقلانية وتقسيم العمل وتنويع الموارد، وليصبح التعليم أقل كلفة .

أنها تشجع المؤسسات التعليمية على دخول أسواق خارجية، وإنشاء فروع لها، وتوزيع مقرراتها... إلخ، ليصبح التعلم والتدريب سوقاً عالمية ينتشر بالتغلب على عامل اللغة والترجمة، وتجعل التنافس على تقديم خدمة التعليم والتدريب للفرد في أي مكان بالعالم.

أنها أضعفت أهمية ومصادر التعليم التقليدية، وظهور أنماط تعليمية تتوافق مع العصر كالتعليم عن بعد والافتراضي والمستمر، مما يزيد من مدى انتشار التعليم واتساع النطاق الذي يغطيه.

كما أدى الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المعلوماتية وربطها بشبكات الاتصال المتفاعلة إلى تغير جذري في الممارسات التعليمية التعلمية نفسها، ليس فقط في السرعة والمرونة والمدى الذي توفره، وإنما في الدرجة المتزايدة للسيطرة على عملية التعليم التي تقدمها للمعلمين والطلاب، فمن السيطرة المتناظرة إلى الرقمية، ومن المذاعة إلى المتفاعلة، ومن السيطرة الخارجية على العملية إلى السيطرة الذاتية التلقائية، وصولاً إلى درجة أكبر من الكثافة باستخدام الوسائط المتشعبة والمتراصة، حيث الاستخدام الشمولي للكمبيوتر في التعليم، والجمع بين أشكال مختلفة للبث والاستقبال الإلكتروني، ومنتديات الخط المباشر، والمستخدمين المتعددين، وشبكة الإنترنت، وإنشاء مواقف افتراضية وعمليات لواقع افتراضي، وتطبيقاتها المتمثلة في صفحة "الويب"، والنص المتشعب، والكتاب أو المنهج الرقمي، والمكتبة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والجامعة الافتراضية، وغيرها، والتي تتضمن تنظيم المادة المقدمة وأسلوب بنائها المعماري، وتوسيع المحتوى التعليمي، والعمل والتجريب والدراسة عن بعد، كما لا يقتصر استخدام المعلوماتية على المساعدة المباشرة في عملية التعليم فقط، بل تشمل التأثير على الأدوار التي يقوم بها المعلم، حيث ستكون العلاقة بين المعلم والطالب أفقية، والتعليم عملية تفاعل جماعي المعلم عضو فيها ومسهل، والطالب نشط ومتفاعل، والجماعة مكان للاستشارة، ولم يعد دور المعلم الأساسي "توصيل المعرفة" بل موجه للتعلم والتفكير، من خلال تدريب الطالب على تعلم كيفية الحصول على المعلومات وتقويمها وتحويلها إلى معرفة مع الجماعة، وتركيز المعلم على تقويم العمليات التعليمية والقدرة على

البحث والتكيف والتعاون، كما يتميز استخدام المعلوماتية في العملية التعليمية بتوظيف المعرفة فعلياً لا مجرد نشرها، حيث الاستخدام الراقى والأمثل والتعاوني للمهارات والخيال والذكاء والاستدلال، أياً كان تنوعها الكيفي والمكاني بما يعرف بعمليات "الذكاء الجمعي"، إضافة إلى زيادة وتطوير هذه القدرات والمهارات وتجسيدها جزئياً وجعلها في متناول الجميع، وذلك فيما يتمثل في النظم الخبيرة ونظم المعرفة وفنيات المحاكاة، والتي تجعل من الممكن أن نرى ونشارك في فضاءات معقدة حية وعوالم من المعاني، إضافة إلى المشاركة والتشجيع المتبادل للخصائص والفروق الفردية، والمشاركة في الموارد والمهارات، كما أنها تجعل الرسائل مرتبطة بالسياق ونابعة من التفاعل العام والاتصال والإحساس المتبادل، مثلما كان الاتصال شفويًا، ومن ثم يقل التفسير والتأويل والاختلاف.

وبشكل عام، فإن استخدام المعلوماتية لا يقدم حلولاً سحرية لكل مشكلات التعليم، كما لا تضمن جودة التعلم وحسن نوعيته، فقد تكون عاملاً مساعداً على النجاح وقد تكون العكس، كما أن هناك عدداً من التحفظات على تزايد استخدام المعلوماتية في التعليم، وهي الآتي:

- 1- الخوف من أن تحل التكنولوجيا محل المعلمين، بينما هي جزء أساسي من عملهم.
- 2- الخوف من أن تفرض العزلة على أطراف العملية التعليمية بدلاً من ربطهم بالمدرسة وبما يجري فيها.
- 3- القلق من أن المؤسسة التعليمية والكلمة المنطوقة لم تعد الأداة الوحيدة لتلقي وتوصيل المعرفة.
- 4- الخوف على الحرية الأكاديمية، حيث خطر الاتهام بالقذف أو الاعتداء على الحقوق الفكرية.
- 5- الخوف من أن مشاعية المعرفة عبر الإنترنت ورؤية النماذج الجاهزة والاشتراك في حلقات النقاش، قد تؤدي إلى وقوع أضرار بالغة بترتيب المفاهيم ونظم القيم لدى الأفراد غير الناضجين .
- 6- الخوف من أنها غير فعالة في التربية الروحية والأخلاقية، ولا توفر ما توفره الطرق القديمة التي تدمج بين التربية والمعرفة وبين المنهج المكتوب والمستتر، وتؤمن نوعاً من التواصل بين الأجيال.

والتحدي في إعادة دور المعلم والمتعلم يتمثل في مراعاة التحولات المعلوماتية عندما نضع برامج تعليمية أو تدريبية أو مداخل تدريسية، ولذا تتساءل العديد من الدراسات، عن كيفية تعامل النظام التعليمي مع هذا السيل المتدفق من المعلومات؟، وهل ستحقق الشبكات الحاجات التعليمية؟، وما نتائج حرية وصول الطلاب والمعلمين إلى شبكات المعلومات؟، وكيف ستتغير مهمة المعلمين باستخدام تكنولوجيا أكثر كفاءة وفاعلية؟، وما تجارب التعليم الجديدة عندما تغدو تفاعلية بحق؟، وهل ستكون مجرد وسيلة لمساندة التعليم أم ستؤدي إلى ظهور أساليب وممارسات جديدة في بيئات التعليم؟، وعن كيفية تعلّم الاختيار والتمييز بين المعلومات وكيفية "تعليم التعلّم"؟. وفي ضوء المتغيرات المعلوماتية، فإن تكوين المعلم يجب أن يركز على:

إعداد "المعلم الرقمي"، وهو المعلم المتمكن من مهارات استخدام الحاسب الآلي والإنترنت ومهارات الاتصال والتواصل عبرها شفهيًا وكتابيًا بلغة راقية ومفردات ثرية، والذي يستطيع التدريس باستخدام تكنولوجيا التعليم، ولديه القدرة على تحويل المحتوى التعليمي إلى نشاطات تعليمية، وعلى التدريس بطريقة المشروع ويعتمد على ورش العمل والمختبرات والدوائر المغلقة والحقائب التعليمية والأفلام والأشرطة المرئية كوسائل تعليمية، والقادر على تدريب وتهيئة التلاميذ على التعامل مع عالم المعلومات والبيانات والاتصالات السريعة عن طريق الحاسب الآلي والإنترنت وسائر وسائل وتقنيات تحليل المعلومات ومعالجتها، وربط المعلومات السابقة بالجديدة وتوظيفها جميعاً في الحياة العملية.

ج- الآثار الاقتصادية: وتتمثل في دفع الدول لانتهاج سياسات تخضع الأهداف التعليمية للإنتاجية في العمل والتنافسية، وتأثر التعليم من تطبيق سياسات التصحيح والتكيف الهيكلي، مما يعني إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وعملياتها وبرامجها الأساسية، لتدور حول مهارات سوق العمل ومتطلبات منظمة التجارة العالمية، مع جعل التعليم عملية تعلّم مستمرة على مدى الحياة، واضطرار المؤسسات التعليمية للبحث عن مصادر تمويل إضافية نتيجة نقص الموارد وتضاؤل التمويل الحكومي، واللجوء إلى الخصخصة وإجراءات استرداد التكلفة، مما يتسبب في التفاوت الكمي والنوعي بين المدارس والطلاب، وسيتم مناقشة الآثار الاقتصادية على المؤسسات التعليمية وفقاً للآتي:

أ- إعادة الهيكلة، من أبرز آثار تطبيق هذه السياسة على المؤسسات التعليمية، ما يلي:

1- إعادة هيكلة العمليات التعليمية من حيث: القبول والتنظيم والمناهج والتدريس والتقويم.

2- ظهور كيانات تعليمية صغيرة للقيام بمهام تعليمية متفوقة في مجال الكفاءة والفعالية.

3- أن يصبح التعليم أقل تركزاً، ويسمح بقدر أكبر من التخصص وتقسيم العمل.

4- التأكيد على القياس والتقويم في كل جوانب التعليم، مما يسمح بقدر أكبر من تلاقي سياساته، ويفرض التنافس من حيث الأداء التعليمي والنواتج بل ومقارنة النتائج الدولية فيه.

ب- الاندماج، يحقق اندماج المؤسسات والشركات عدداً من المزايا، والتي تتمثل في تحقيق فائض في عدة نواحٍ، ويمكن أن تستفيد منها المؤسسات التعليمية، وذلك في الجوانب الآتية:

1- وفورات داخلية وقياسية، بالتوفير المالي والتكنولوجي والبشري والإداري في المؤسسة التعليمية.

2- وفورات خارجية، بالدخول لأسواق جديدة، والحصول على المكانة والتأثير والسمعة المتوافرة لدى الشركاء مجتمعين، وإنتاج وتقديم خدمات لا يمكن تقديمها عن طريق أي منهما منفرداً.

3- الالتزام بمواصفات الجودة الارتقائية في كافة الخدمات، واستقطاب أفضل الكفاءات المنتجة.

4- توحيد المناهج والبرامج التدريبية ومتطلبات التخصص المهني، ومن ثم تصديرها عبر الحدود.

ج- المواءمة مع احتياجات المجتمع وسوق العمل:

تؤثر الشركات العالمية على النظام التعليمي من حيث: الاستثمار في تنمية الموارد البشرية والخدمات والمواصفات التعليمية اللازمة لها، إضافة إلى نشرها المهارات من خلال البرامج التعليمية والتدريبية الخاصة بها، إضافة إلى تدويل التعليم من خلال تطبيق معايير السوق العالمي والمنافسة على مخرجات التعليم، لأن المستوى التعليمي للعاملين ومهاراتهم أصبح أحد

شروط الحصول على شهادات الجودة، إضافة إلى أن هناك عدداً من الآثار التي تفرضها المواءمة على المؤسسات التعليمية، ويأتي من أبرزها الآتي:

- أصبح التمييز بين عالم التربية وعالم الإنتاج أقل وضوحاً وأصعب تحقيقاً.

- الحاجة لتأسيس إجراءات الاعتراف بالمهارات والخبرة المهنية التي يتم اكتسابها في الحياة.

- تسريع استجابة التعليم لمطالب سوق العمل، وتوفير المرونة للعمالة للانتقال بين القطاعات.

- زيادة الدقة في التزامن بين العرض والطلب والإتاحة الفورية لهما، مما يوفر حظوظاً أفضل لخريجيه.

- ومن أبرز آثار سوق العمل التي يفرضها على مؤسسات التعليم، الآتي:

1- صعوبة تقديم التعليم في جو من الشك والمعالجة قصيرة الأمد لمتغيرات سوق العمل وتوجهاته.

2- تزايد الفجوة الأساسية بين متطلبات سوق العمل والنتائج التي تؤدي إليها أنظمة التعليم العالي.

3- قلة صلاحية البرامج وزيادة تكاليف الدبلومات التي تتعرض محتوياتها للتطوير والتغير المستمر.

4- صعوبة التحكم في الكم والنوعية، ليس فقط على مستوى المهارة المهنية المطلوبة، وإنما على مستوى الخصائص الشخصية والنفسية القادرة على التكيف النشط مع السوق.

د- الخصخصة، أي مشاركة القطاع الخاص في إنشاء المؤسسات التعليمية بدافع الربح، وتعني النظر إلى التعليم نظرة اقتصادية بحتة من حيث تكلفته ونفقاته، وتحميل الأفراد جزءاً من هذه التكلفة، الأمر الذي يؤدي إلى عدد من الآثار في التعليم العالي خصوصاً، وهي على النحو الآتي:

1- إدخال إجراءات أكثر دقة في اختيار طلابه، وترشيد المجانية على أسس سليمة.

2- أصبح التعليم للتمييز، ولتصبح ثقافة الإنجاز ومعايير الجودة والأداء التوجه والمعيار فيه.

3- إدخال عنصر الإبداع والإبتكار والمبادرة والمبادأة والمنافسة إلى العمل المؤسسي التعليمي.

4- تسجيل واحتكار واستغلال كل ما يقوله أو يفعله أو ينتجه الأساتذة داخل الجامعة.

5- توسيع قاعدة الملكية لمؤسسات التعليم، وزيادة نطاق المسؤولية في الرقابة والمتابعة التعليمية .

6- تعزيز عوامل التنوع والاستقلالية في مؤسسات التعليم، وزيادة كفاءته الداخلية والخارجية.

ومن جهة أخرى، هناك من يرى أن التعليم الخاص لا يكثرث لاعتبارات عدالة التوزيع ويعمق التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وذلك لارتفاع تكاليفه مقارنة بالتعليم الحكومي، ولأنه يمنح الطلاب منافع فردية أكثر وعانداً اجتماعياً أقل، ويعزل المتعلمين عن ثقافتهم، ويضحي بالقدرة الإبداعية لحساب التخصص الدقيق الذي يعد بمكاسب مالية، كما أن الخصخصة تفسح المجال لأجهزة الإعلام المختلفة لتنمي النماذج والمناهج التربوية الملائمة للمؤسسات الاقتصادية، وتشجيع استثمار جامعات أجنبية ذات إمكانيات وسمعة أكاديمية واسعة، وما يترتب عليه من إضرار بالتعليم المحلي، كما تزيد من هجرة الكفاءات التدريسية من التعليم الحكومي للقطاع الخاص، بينما تدفع الجامعات رسوماً مخفضة لإحلال الأساتذة المساعدين، ويدفع الطلاب لينلقوا الدروس الخصوصية.

د- سياسات التصحيح والتكيف الهيكلي: يميل أسلوب تطبيق هذه المعايير إلى تحجيم الرؤى والأهداف التربوية والإنسانية والاجتماعية للتعليم، ولتعتمد الأولوية في ميزانية الدول على الجدوى الاقتصادية والعائد المباشر، كما تطرح تساؤلات عن لماذا يتعين على الدولة تقديم مساعدات للتعليم العالي؟، مما يؤثر عكسياً على فرص التعليم العالي للفئات الفقيرة، ولسكان الأرياف والإناث، إضافة لحدوث نوع من الانقسام الاجتماعي، كما أن لهذه السياسات تأثيرات ضارة على التعليم، حيث: تدني الاستثمار وخفض الإنفاق، وتدني نسب القيد وتكافؤ الفرص، وتدني مستوى الخدمات تدريجياً والإضرار بمواد التعليم وظروفه، وتدني كفاءته في الأداء والنواتج والربحية، لأنه عندما تحل المصاعب المالية، يتم التخلص من بعض جوانب التعليم المرغوب فيها مقابل الجوانب الاختيارية مثل: مبادلة الجودة والنوعية بالتوسع الكمي، وتكافؤ الفرص التعليمية بتعليم النخبة، والتعليم العالي

بالتعليم الابتدائي والإعدادي، وزيادة الموارد المالية بطلب العون الخارجي، وخفض المرتبات والأجور بضغط نصيب المستلزمات والوسائل التعليمية، والبحث وخدمة المجتمع بالتعليم والتدريس النظري فقط.

وفي ضوء المتغيرات الاقتصادية، فإن تكوين المعلم يجب أن يركز على:

- إعداد "المعلم الخصوصي"، وهو المعلم الذي يملك ذخيرة واسعة من المهارات المعرفية والمهنية اللازمة للتعرف على مختلف الصعوبات التي يواجهها التلاميذ في التعلم، والذي يقوم بدور الوسيط بين حاجات المتعلمين وحاجات المجتمع وحاجات النظام التعليمي، ويعمل في ظل المؤسسات التعليمية الخاصة والمستقلة، ووفق عقد عمل للقيام بعمل محدد ومتخصص وضمن فريق عمل يساعده ويتكامل معه حيث يكون العمل لبعض الوقت، كما يكون لدى المعلم المهارات اللازمة لخلق علاقات قوية مع أولياء الأمور وأصحاب العلاقة بالمدرسة، والذي يشرف على أدائه ويضع مناهجه ويقيم أساليبه أفراد المجتمع بمختلف شرائحه سواء من الأفراد أنفسهم "أباء وأمهات"، أو من المسؤولين في قطاعات العمل والإنتاج والخدمات وكل من له مصلحة في نمو التعليم وفي العائد من هذا التعليم.

- إضافة إلى "المعلم التنافسي" وهو المعلم المتجدد في معارفه ومهاراته وخبراته باستمرار، ومتطور في وسائله التعليمية وفق أحدث التقنيات المعلوماتية، والذي يكون لديه المرونة والانفتاح على كل جديد، وعلى تعلم مهارات جديدة غير المهارات السابقة، وعلى التعلم مدى الحياة، وهو المعلم الحاصل على رخصة لمزاولة مهنة التدريس يتم تجديدها سنوياً بناءً على اجتيازه اختبارات تحصيلية ومهارية واختبار للقدرة، وهو المتحلي بأخلاقيات المهنة ويتقدير المسؤولية الاجتماعية المترتبة على عمله، ويمتلك مهارات قيادة العمل وتحمل المسؤولية والعمل تحت قيادة مهنية، ومهارات العمل ضمن فريق والعمل المشترك بصفة عامة، ويمتلك مهارات التعامل مع كافة أفراد المجتمع وقادر على بناء علاقات إنسانية معهم سليمة وإيجابية، ومتقن لمهارات العرض والإقناع، وبارع في تخطيط الجهد والوقت والمال.

وبشكل عام، فإن المعلم الخصوصي والتنافسي يجب أن يكونا قادرين على تحقيق الأهداف والنتائج بدقة ووفق معايير عصرية جديدة تركز على تنمية عقل وشخصية التلميذ ومهاراته وقيمه واتجاهاته ضمن عملية ذاتية

ومستمرة مدى الحياة، ويكون دور المعلم فيها الإرشاد المعرفي وتسهيل وصول التلميذ إلى مصادر المعرفة، والتشجيع على تنميتها وتطبيقها في الواقع العملي والميداني.

وتفرض هذه المتغيرات الاقتصادية إقرار معايير وإجراءات محددة ودقيقة تنظم عملية القبول في كليات إعداد المعلمين، بحيث تكون عملية القبول انتقائية تنافسية، وتختار الطلاب المتميزين والمتفوقين في ذكائهم وسماتهم الشخصية، مع تنويع وسائل الكشف عن السمات الشخصية للمتقدمين وقدراتهم ومهاراتهم، والتأكد من أنها شاملة وموضوعية، مع تحميل الطالب جزءاً من تكاليف الدراسة لكي تضمن قبول الطلاب الراغبين فعلياً في مهنة التدريس، وقيام الكليات بحملات إعلامية تشمل كتيبات وملصقات وإعلانات تلفزيونية وتنظيم زيارات ميدانية للمدارس الثانوية، بهدف تأكيد بعض الثوابت المتعلقة باختيار معلم المستقبل، والتعريف بمهنة المعلم والدور السامي والنبيل الذي يؤديه، والعوائد المادية والمعنوية المجزية لهذه المهنة، ويمكن أن تصنف معايير القبول تحت الفئات الرئيسة التالية:

* معايير خاصة بالثانوية العامة: حيث يلزم أن لا يقل معدل الطالب في الثانوية عن 90 %، ويمكن وضع معايير أخرى متعلقة بنوعية المواد التي درسها الطالب في الثانوية وعددها ومعدله فيها، والاستناد على المعلومات الصحيحة والموثقة التي يحتويها السجل الشامل عن إنجازات الطالب وقدراته ومهاراته الخاصة وسلوكياته ومشاركاته الصفية واللاصفية ومواظبته.

* معايير خاصة بالسمات الشخصية والنفسية: حيث يلزم أن تنفذ المقابلات الشخصية في ضوء إجراءات ومعايير محددة وواضحة وتجمع بين الحس والخبرة التربوية والقياس الرقمي لتوفر السمات التالية في المتقدم: القدرات التواصلية والقيادية والكاريزمية والمظهر العام وسلامة الحواس والجسم، إضافة إلى قياس القدرات العقلية والنفسية والميول والاتجاهات نحو مهنة التعليم والثقة بالنفس والجرأة، والمرونة في التعامل مع المستجدات والتأقلم معها والتسامح والتعاون.

* معايير تتعلق بالاختبارات التحصيلية: بحيث تقيس المهارات المعرفية والبحثية والفكرية والتطبيقية والإبداعية الأساسية التي يلزم توافرها

في الطلاب وتقيس المهارات اللازمة في التخصصات الدقيقة والتي تحقق المتطلبات الخاصة بالقسم.

* تبني إجراءات تسمح بالقبول المشروط والمؤقت والنهائي، بحيث يمكن إجراء اختبارات تحصيلية أخرى بعد مرور سنتين للطلاب في الكلية لمعرفة مدى توافقه مع التخصص الدقيق والمحتوى المعرفي، ومن قدراته العقلية والنفسية العامة، والتي على ضوءها يتخذ القرار عن إمكانية بقاء الطالب في التخصص الذي اختاره وقبوله النهائي أو تحويله إلى تخصص آخر.

* توفير تخصصات أخرى بديلة لمن يثبت عدم ملائمتهم لمهنة التدريس والذين لم يحصلوا على القبول النهائي، بحيث يمكن إعدادهم لمهن تعليمية مساعدة كمحضر مختبر ومجهز معمل ومراقب وإداري مساعد ... الخ، أو إعطاؤهم كشفاً بدرجات المقررات التي درسوها.

4- الآثار السياسية:

تتضح الآثار السياسية في التطبيق والممارسة لمفاهيم الديمقراطية والحرية والوطنية، لأنها قد لا تتوافق مع الواقع والإرث الاجتماعي والثقافي لدول العالم الثالث، والتي تعاني من هيمنة قيم التعصب والقبلية والطائفية، ومن إنحدار الوعي الديمقراطي وقيمه، ومن هنا تبرز الوظيفة السياسية لمؤسسات التعليم، وذلك من خلال تعريف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، وتحقيق الحوار الوطني والمشاركة المفتوحة مع أفراد وجماعات ومؤسسات المجتمع المحيطة، وإيجاد جذور لها في سلوكيات الأفراد وفي حياتهم العملية، وأيضاً التوازن مع السلطة والممارسة الديمقراطية في المجتمع.

والديموقراطية في التعليم تعني إيجاد فرص متساوية للجميع بدخول مؤسساته، وتوفير بنى غير تقليدية ومرنة لقبول الوافدين الجدد وتعديل محتوى التعليم بشكل متوافق مع اهتماماتهم وأهدافهم الشخصية، ومواكبة المضامين المعرفية والمهارات والاتجاهات العالمية المطلوبة، والبعد عن الاتجاهات الهادفة لاستغلال ذكاء الأفراد لصالح قطاعات تتطلب أشخاصاً مدربين بطرق محددة ومزودين بأفكار صارمة ورتيبية، ومصممة لجعلهم قوة عمل سهلة القيادة، ومن جهة أخرى، فإن الحرية الأكاديمية توفر لمؤسسات التعليم عدداً من المزايا، والتي من أبرزها الآتي:

1- أنها تزيل المعوقات التي تحد من النشاط العلمي والبحثي والمهني الحر للأستاذ والطالب .

2- أنها تعطي الجامعات مزيداً من العمل والكفاية والاستقلال الداخلي والإنجاز .

3- أنها تعيد للجامعة توازنها في القيام بوظائفها الأساسية في المعرفة وممارسة دورها الديمقراطي .

4- أنها تقلل مصادر الاستلاب والاغتراب الأكاديمي للطلاب، وتوفر لهم نقابات تدافع عنهم .

أما المواطنة، فإنها تمر بمرحلة مراجعة لكسر حاجزها القومي، بدعوتها لأن تضيق نحو مواطنات أصغر ذات جامع لغوي أو عرقي، أو أن تتوسع نحو مواطنة عابرة للقوميات، إضافة إلى تداخل حدود الانتماءات الفكرية والثقافية مع أبعاد المواطنة، وما يترتب عليه من انشقاق في مجال الفكر والمفاهيم، ومن الخلل في الرؤية والاختيار والاختطاف أمام بريق الشعارات، وبروز الممارسات التي تشكل خرقاً لمسلمات الوطن ومصالحة العليا، والتي تؤدي في النهاية إلى الصراع والانقسام في المجتمع، وإشعال نار الفتنة وتغذية التطرف والإرهاب ليقضي على كل قيمة شريفة، وخاصة لدى فئة الشباب وما يتسمون به من حب كل جديد ورغبة في التغيير وتأكيد الذات، إضافة إلى أن الانتماء المزدوج لجامعات العالم الثالث بين المحلي والعالمي هو المصدر الرئيس للصعوبات التي تواجهها، حيث نجد الآتي :

1- أن الجامعات قد تقدم النقد المعزز ببراهين علمية صادرة عنها، وهذا يجلب لها نقمة المسؤولين.

2- أن الجامعات تشكل الخريجين المتجهين للخارج علمياً ومرجعياً، مما ينافي تنمية الشعور الوطني.

3- هجرة الكفاءات الجامعية عبر الحدود، التي تجد نفسها وجامعاتها بحالة ارتباك وإحباط تجاههم.

4- عدم فعالية المؤسسات التعليمية على تأكيد التلاحم الوطني أمام تعاضم وسائل الاختراق .

5- تجاوز البيئة المباشرة للمؤسسة التعليمية الحدود القومية وازدياد الحراك والتأثر لأعضائها .

6- تزايد الصراع وتكشفه بشكل كبير وفج في الجامعات، وتشطرها حتى داخل الجامعة، لأنها غير قادرة على حماية نفسها أمام سيطرة الأقليات المتعصبة عليها، ولزيادة نفوذ المهنيين فيها .

وفي ضوء المتغيرات السياسية، فإن تكوين المعلم يجب أن يركز على: إعداد "المعلم الديمقراطي"، وهو المعلم الذي يتمثل الحرية الأكاديمية كسلوك وممارسة واعية وناضجة في الحياة وفي العملية التعليمية وفق الضوابط والالتزام بالصالح العام، ولديه طموحات في رسم مستقبل متجه نحو الديمقراطية، ويحيا منظومة قيمية وأخلاقية تحكم أدائه كافة بعيداً عن التسبب والتهاون، بحيث يبدع في التدريس والبحث وعدم الانغلاق إلى نمطية محددة، ويمارس دوره بفعالية وكفاءة في التدريس والتقييم والنمو المهني وخدمة المجتمع، ويسير مع تلاميذه وبهم لأقصى ما تسمح به مقدراتهم وإمكاناتهم واستعداداتهم، ويقوم تلاميذه بعذاله ونزاهة وشفافية، ويكون قادراً على تنمية القدرة النقدية التي تستلزم تفكيراً حراً وفعلاً مستقلاً، ويشكل حافزاً لتلاميذه على البحث والنقد والمشاركة والمناظرة للآخرين واحترام آرائهم، ويعمل على إشراك جميع التلاميذ في عملية التعليم، وعلى إعادة الحيوية للصف وتصليح الخطأ الناجم عن التركيبة الهرمية له، والتخلص من النماذج السلبية في النظر للسلطة.

إضافة إلى "معلم المواطنة"، وهو المعلم الذي يجعل من الوطنية موضوع التقاء لكل التوجهات والأفكار والآراء التي تعكس نوعاً من التعددية الثقافية والفكرية في المجتمع، وتنمية السلوك الاجتماعي والأخلاقي المسؤول وإيجاد جذور لها في سلوكيات التلاميذ، وهو الذي يتعامل مع تلاميذه بموضوعية بغض النظر عن أية أبعاد عشائرية أو اجتماعية أو طائفية، ويشبع حاجاتهم الوجدانية والنفسية والروحية بما يتفق وتكوين شخصية ملتزمة ومتوازنة في ذاتها، بعيدة عن اللامبالاة ومنتمة للمستويات الاجتماعية "الأسرة والأمة وجماعة العمل... الخ" المختلفة في المجتمع وتعزيز علاقتهم بها، وترسيخ مفاهيم التعاون مع الآخرين والقيام بالعمل الخيري التطوعي والخدمي، ويكون تلاميذه أكثر فعالية في الحياة العامة، وأن يكونوا مواطنين معتمدين على أنفسهم وعلى مقدراتهم، ومعتزين بوطنهم وبولادة أمره وبنظامه ومؤسساته الاجتماعية، ولديهم القدرة على التضحية بالنفس والمال في سبيل الدفاع عنه.

5- الآثار الثقافية: تعد العولمة مصدراً جديداً للتجانس الثقافي، وذلك بفضل حيازتها على المعرفة المنظمة، والوسائل الفاعلة لنشرها وتطبيقها في كافة مجالات الحياة، إلا أن عملية التجانس هذه ومسارها ليسا أمرين حتميين، إذ تسهم فيها عوامل عديدة منها القيم والمعتقدات السائدة، ولذا نجد

استمرار الاختلافات الضمنية في القيم ومن ثم تعدد الممارسات والأساليب أي التعدد الثقافي، ولذا تدور ثقافة العولمة حول السعي المشترك بين التماثل والتمايز ومحاولة كل منهما النيل من الآخر، والمستقبل يحمل مشهدين هما: تعزيز نسق أحادي، أو الحفاظ على التنوع الثقافي، ومن ثم تعتمد آثار العولمة الثقافية على تحري ما إذا كانت ستؤدي إلى التجانس أم إلى التعدد الثقافي.

وبالرغم من أن الدور الثقافي لجامعاتنا ضعيف إلى حد يمكن تجاهله، إضافة إلى توزعها بين قطبي جدلية العالمية والحداثة في مجال الثقافة، مما يجعل حركة التطور في التعليم الجامعي بشكل عام تتسم بضبابية تلف فلسفة التعليم الجامعي ومحتواه، وتجعل مسيرتها أقرب إلى العشوائية، إضافة إلى توجه الأجيال القادمة إلى الفضائيات والمعلوماتية بمزيد من النشوة مع التقاليد الجديدة، والتي خلقت الانطباع أنه لا يوجد شيء محدد، وأن كل شيء يتوقف على وجهة نظر المشاهد، ويدعم هذا مبالغة المؤسسات التعليمية في الاهتمام باللغات الأجنبية والتدريس بها في بعض العلوم والأقسام، وانتشار الجامعات الأجنبية، واتساع هذا النمط مع ما تفرضه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من إلغاء لأية قيود على فتح المؤسسات التعليمية الأجنبية لفروع لها في الدول الأخرى، والإيحاء بأفضلية الأجنبي على ما هو وطني أو قومي، ولذا فإن للتعليم في هذه المجالات دوراً مهماً، لأن الانفتاح الزائد لانسيايات الثقافة العالمية يهدد مجتمع الدولة بالاحتجاج والثورات بينما الانغلاق سيخرج الدولة عن المسرح العالمي، ولأن مهمات التعليم والثقافة تتداخل لتكون دافعة أو معوقة لحركة التقدم، وهناك عدد من آثار العولمة الثقافية على مؤسسات التعليم، والتي من أبرزها الآتي:

- 1- زيادة التدفق الحر للمعارف والمعلومات مما يعزز وظيفة تنمية العلم والتفكير العلمي.
- 2- تطوير وامتلاك المهارات التقنية والإدارية والتسييرية والتفوق فيها، من خلال التعليم العالي.
- 3- تفعيل بعض المبادئ التربوية العالمية مثل "التعلم الذاتي" و"التعليم للجميع" و"التعليم المستمر".
- 4- تزايد المقارنة بين الجامعات وتطويرها بعدد من المرجعيات الأكاديمية العالمية والمتنوعة.

5- إحداث تغييرات في شكل الدراسات ومحتوى البرامج، لتشجيع احتياجات الفئات المحرومة.

6- تبني عدد من القيم العالمية المشتركة، والتي تساعد على نشر ثقافة السلام، وكشف العيوب الموجودة في البنية السلوكية والقيمية المحلية بعيداً عن قيم الهيمنة أو الوصاية المعرفية والثقافية.

7- خلق عدد من التناقضات بين: أنماط المعيشة العالمية والمحلية، وبين الحداثة والتقاليد، وبين التعليم الغربي وإحياء المؤسسات التعليمية التراثية، والتوتر بين المادي والروحي.

ولذا يبرز التساؤل عن كيفية المضي قدماً في مواجهة ثقافة أكثر تنوعاً واعتماداً على الصور الرمزية وأقل ألفاظاً وأكثر تركيزاً، ثقافة الأجيال الناشئة "جيل الشبكات"؟، وعن كيفية حماية الهوية الثقافية في وجه ما تتعرض له من تدفقات العولمة وتداخل المحلي بالاقليمي بالعالمي وسرعة تحولات أنماط الحياة والأنشطة، والتي تكون غالباً غير متفقة مع الواقع وإمكانياته، بل والتي تتجاهلها تماماً.

- وفي ضوء المتغيرات الثقافية، فإن تكوين المعلم يجب أن يركز على: إعداد "المعلم العصري"، وهو المعلم الذي لديه سعة ثقافية في الفنون العقلية والعلوم واللغات، ويقود التجديد وصناعة المجتمع وفقاً لمقتضيات العصر، وقادر على التعامل مع تجديد الثقافة المحلية والتفاعل مع الثقافة العالمية، بدلاً من التلقين أو الانبهار، كما يستطيع التدريس بأساليب منطلقة من منهجية المستقبل، ويمتلك أكثر من لغة ويدعم مفهوم نسبية المعارف ويعمل على التوفيق بين الآراء وبناء وجهة نظر متطورة ومتغيرة، وهو المعلم الذي يشجع الحكمة القائلة "فكر عالمياً ونفذ محلياً"، ويهتم بالتفاعل مع الخصوصيات الأخرى، ويراعي التعددية الثقافية في تدريسه وتقويمه، وأن يكون لدى المعلم الوعي الكامل بالعوامل السياسية والثقافية والاجتماعية التي تؤثر على عمله، والذي يكون له دور في نشر ثقافة السلام، والالتزام بمبادئ العدل والتسامح والحوار والاحترام بين أفراد المجتمع والجماعات والشعوب المختلفة بتنوعها العرقي والديني والثقافي.

ثالثاً: المقترحات اللازمة لاستجابة كليات المعلمين للمتغيرات العالمية المعاصرة:

يعد التعليم المرتكز الأساس للإعداد للمستقبل ومواجهة متغيراته والتعامل معها، ويأخذ التكيف مع المتغيرات العالمية بمنهج رد الفعل والاستجابة، من خلال مراقبة التغيرات العالمية، ومن ثم إعادة صياغة الواقع وإجراء التعديلات على الجوانب ذات العلاقة بالكم والحجم والنوع والشكل القادرة على تحقيق المصالح ويجنبها المخاطر، أي الأخذ بمنظور النظام المتفاوت في انفتاحه أو انغلاقه، والذي يمر بعملية دائمة من إعادة التشكل، يستعيد بها توازناً مفقوداً، وقد يكون هذا التشكل في اتجاه النماء فيتعزز النظام، أو في اتجاه التصلب وفقدان الحيوية، أو حتى في اتجاه التراجع.

وهذا يعني، أن تدرج المتغيرات العالمية وآثارها المتعددة على جدول أعمال برامج تكوين المعلم المستقبلية، واتخاذ موقف يفسح المجال أمام تحرك نشط وفاعل لأخذ الدور والمكانة والنصيب من الفرص والاحتياط من الأخطار، وتحديد مختلف درجات التأثير والتكيف والتعديل، وإكساب المعلمين المعارف والمهارات والمواقف الملائمة للعمل، وبحيث يلعب المعلم دوراً حاسماً في تشجيع الهوية الثقافية، لأنه الأساس في بناء الأجيال القادرة على المواجهة، وفي بناء المجتمع اجتماعياً وفكرياً، كما يعني أن نظم التعليم العالي مطالبة بالعمل في ثلاث اتجاهات هي: التكيف مع التغيرات، ولعب دور إيجابي فيها، والعمل على تطوير طبيعة عملها نفسه بسبب هذا التغيرات.

ولذا، يجب الالتزام بعدد من الأهداف لبرامج إعداد المعلمين، وهي الآتي:

- 1- تطوير برامج الإعداد لتتناسب مع المستجدات المعرفية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفق ثوابت سياسة التعليم في البلد.
- 2- تحسين نوعية البرامج وملاءمتها لاحتياجات المجتمع المحلي .
- 3- توظيف التقنية الحديثة في زيادة فاعلية برامج الإعداد وإثراء مفراداتها.
- 4- تعريض الطالب/المعلم لخبرات مطولة منظمة ومنهجية في الميدان التربوي.
- 5- تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والارتقاء بمستويات أدائهم.

- 6- ضمان مستوى ملائم من الجودة في برامج الإعداد يزود الطالب/المعلم بالسمات والخصائص الشخصية والكفايات المهنية الأساسية .
- 7- إضافة إلى تفعيل وظائف كليات إعداد المعلمين، لتتطرق من الآتي:
- 8- نشر المعرفة، بالتركيز على التعليم المتخصص والشامل والتدريب المستمر للمعلم.
- 9- تنمية المعرفة، بالاهتمام بالبحث والتطوير التربوي مفهوماً وتطبيقاً وتوجيهاً ودعمًا.
- 10- تطبيق المعرفة، بإحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المدرسية.
- 11- عولمة المعرفة، بتدويل برامج البحث العلمي والتكنولوجيا والأفكار والمواقف والأنشطة التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي، والتعاون الدولي مع المؤسسات المماثلة عربياً وعالمياً.
- والأخذ بعدد من الاتجاهات والتوصيات في مجال التعليم العالي، أهمها الآتي:
- 1- عولمة التعليم بالانفتاح على الجامعات والمعاهد العالمية وتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات الثقافية معها، وتبادل الأساتذة والزيارات والبرامج العلمية والتشاور وعقد الاجتماعات الفنية.
- 2- متابعة التوجهات العالمية الحديثة في مجال التعليم العالي، والتنوع في أنماط مؤسساته، مثل: الجامعات المفتوحة، والتعليم العالي الأهلي والخاص، وكليات المجتمع، والتعليم التعاوني.
- 3- إيجاد هيئة للاعتماد وضمان النوعية بالجامعات، والجودة والتميز في البرامج والمناهج.
- 4- الاهتمام بالتعليم عن بعد وتكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الجامعة الافتراضية.
- 5- موازنة التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل وتطورات المتسارعة.
- 6- التعديل الجذري في المناهج التعليمية وأساليب التقويم لمواكبة الخريجين التغيرات في سوق العمل.
- 7- التركيز على إنتاج المعرفة والأبحاث التطبيقية وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لها.

8- الاتجاه نحو تأكيد دور التعليم العالي في دعم ثقافة السلام (Culture of Peace).

9- الاتجاه نحو الجامعة المنتجة، التي يتكامل فيها التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

إضافة إلى تفعيل عددٍ من التحولات الداخلية للنظام التعليمي، من أبرزها الآتي:

1- التحول من الجمود إلى المرونة: أي التطور المستمر وفق منظور استراتيجي للتغيرات العالمية.

2- التحول من التجانس إلى التنوع: أي موازنة المخرجات مع متطلبات السوق المتنوعة.

3- التحول من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتيقان: أي التأكيد على الجودة الشاملة.

4- التحول من ثقافة الاجترار إلى ثقافة الابتكار والإبداع: أي تفعيل العقل والحس.

5- التحول من ثقافة التسليم إلى كفاءة التقويم: أي تفعيل التفكير التحليلي والنقدي.

6- التحول من السلوك الاستجابي إلى السلوك الإيجابي: أي تنمية المبادرة والاستقلالية.

7- التحول من الانبهار بالنواتج لمعانة العمليات: أي الاعتماد على البحث والتقصي.

8- التحول من الاعتماد على الآخر إلى الاعتماد على الذات: أي تعليم كيفية التعلم.

9- التحول من التعليم المحدود إلى التعليم مدى الحياة: أي التدريب والتعليم المستمر.

10- التحول من ثقافة الانصياع إلى المشاركة والاختيار: أي تنويع بنى التعليم وأساليبه.

إضافة إلى تطبيق وتفعيل وظائف كليات إعداد المعلمين، من خلال الآتي:

- 1- إعادة صياغة أهداف كليات المعلمين وربطها بالبيئة المحيطة وبخطط التنمية.
- 2- الأخذ بأساليب ومعايير جديدة في قبول وتسجيل الطلاب الملتحقين بكليات المعلمين.
- 3- تنويع أساليب التعليم المطبقة حالياً واستخدام طرق التدريس الفعال والإجرائي.
- 4- تبني نظام دراسي جديد يواكب المتغيرات الحالية والمستقبلية كنظام الساعات مثلاً.
- 5- تصميم برامج دراسية مرنة وإدخال تخصصات جديدة لمواجهة التحديات المستقبلية.
- 6- تنويع أساليب التعلم والتقويم وفقاً للمستجدات التربوية والمهنية في إعداد المعلم.
- 7- تهيئة المناخ المناسب لإعداد المعلم للحياة والعمل في القرن الواحد والعشرين.
- 8- الاستفادة من البحث العلمي لحل مشكلات المجتمع ومواجهة تحديات المستقبل .
- 9- الاهتمام بالتدريب في إطار مفهوم التربية المستمرة والتعلم مدى الحياة .
- 10- تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس في كليات المعلمين، والبدء في تنفيذ برنامج للدراسات العليا.
- 11- تحقيق التوازن بين الإعداد المهني والعلمي وحاجة المجتمع المستقبلية .
- ومراعاة تغير أدوار المعلم في عصر العولمة، والتي تشير إليها التوصيات الآتية :
- 1- إعداد المعلمين وتدريبهم المستمر لمواجهة التحديات بمختلف أشكالها وغرس القيم العربية والإسلامية في نفوس الطلاب وتجسيدها سلوكاً حقيقياً في حياتهم اليومية.
- 2- إعادة النظر في مكونات المنظومة التربوية وبخاصة المعلم لزيادة وعيه الثقافي وإعادة إعداده ليتناسب ذلك مع متغيرات عصر العولمة.

- 3- إعادة النظر في الدور الحضاري للمعلم حيث بات من الواجبات الكبرى للقيادات التعليمية والتربوية والاجتماعية والسياسية بصورة عامة .
- 4- عقد ورش عمل لتدريب المعلمين حول توظيف عصر العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في مجالات التعليم وتنمية فهم أعمق للمجتمع والمتغيرات العالمية المعاصرة التي أحدثتها العولمة.
- 5- تشجيع المعلمين على الابتكار والتجديد في عمليات التعلم والتعليم، وتوفير البرامج التدريبية التي تساعد على التحول من كونهم ناقلين للمعرفة إلى مشاركين ومطورين لها قادرين على التفاعل المستمر مع تحولاتها، وأن تتاح للمعلم الفرصة للمشاركة في تطوير البرامج والخطط الدراسية وتطويع الساعات الدراسية فيما يساعد الطلاب على تطوير قدراتهم المعرفية.
- إضافة إلى أن مكونات برنامج إعداد المعلمين الناجح لابد أن يراعي ما يلي:
- 1- تقديم معرفة تخصصية عالية، ومعرفة طرق نقل المعلومات وتسهيل فهمها وتطبيقها.
- 2- تعديل البرنامج ليتناسب مع احتياجات الميدان، وإيجاد برامج وطرق بديلة لإعداد سريع.
- 3- إعداد المعلم لتدريس نوعيات خاصة من الطلاب، وتعريضه لخبرات مطولة في الميدان.
- 4- تعاون وشرابة مؤسسات الميدان من مدارس وإدارات تعليمية مع كليات إعداد المعلمين.
- 5- استخدام التقنيات الحديثة في التعلم وجعلها من مكونات التعلم في برامج إعداد المعلمين.
- 6- تضمين برامج إعداد المعلم طرقاً متعددة للتدريس في بيئات متعددة ومع التعددية الثقافية.
- 7- تعلم خبرات ميدانية مع معلمين ذوي خبرة في استخدام التكنولوجيا وإدارة الصف.
- ولابد أن يحقق نظام اختيار الطالب/المعلم بكليات إعداد المعلمين الأهداف التالية:

- 1- انتقاء أفضل المتقدمين خلقاً وذكاء وعلماء، وأكثرهم استعداداً لممارسة مهنة التدريس.
 - 2- تنويع وسائل الكشف عن السمات الشخصية للمتقدمين وقدراتهم ومهاراتهم لمهنة التدريس.
 - 3- توفير قدر ملائم من الشمول والموضوعية لوسائل الاختيار وآليات القبول في كليات المعلمين.
 - 4- تنفيذ المقابلات في ضوء إجراءات ومعايير محددة وواضحة للسمات الشخصية المرغوبة.
 - 5- تطبيق اختبارات الميول ومقاييس الاتجاهات نحو مهنة التدريس.
 - 6- إشراك المدرسة الثانوية في عملية اختيار معلم المستقبل، وتوفير المعلومات الصحيحة عنه.
- وأخيراً، لا بدّ من أن يتحلى المعلم بعدد من الكفايات المهنية الملائمة للمتغيرات العالمية، وأن تتلخص هذه الكفايات في ثلاثة محاور يركز عليها إعداد المعلم في كليات المعلمين:
- أ- كفايات معرفية، وتشمل معلم المعرفة والمعلم الباحث والتعلم الذاتي.
 - ب- كفايات مهنية، وتشمل المعلم الرقمي والمعلم الخصوصي والمعلم التنافسي.
 - ج- كفايات ثقافية، وتشمل المعلم الديمقراطي ومعلم المواطنة والمعلم العصري.
- ويوصي الباحث بمقترحات ذات علاقة بتكوين المعلم في ضوء المتغيرات العالمية، وهي:

- 1- أن تعنى رسالة كليات المعلمين بإثارة الوعي التربوي وبث الحكمة وفهم الوجود والتفاعل معه.
- 2- أن تقدم برامج كليات المعلمين المزيد من مقررات العلوم البحتة، وزيادة أنصبة مقررات التدريب الميداني والبحث التربوي واستخدام المعلوماتية، وذلك على حساب بعض مقررات المناهج وطرق التدريس والإعداد التربوي، والتي لا تعطي فهماً واقعياً للعملية التعليمية.
- 3- أن يتم إعادة هيكلة ودمج قسمي التربية وعلم النفس والمناهج وطرق التدريس في قسم واحد، بهدف توحيد الأهداف المعرفية والمهارية لمهنة

التعليم وتحديد اتجاه مشترك لبرامجها وتعميق محتواها، وتلافي التكرار في مواضيعها، وتوفير الإثارة والتشويق والدقة لمتطلباتها.

4- إن دور المعلم في الحاضر والمستقبل بالغ الأهمية، وإن كنا نعيش ونشاهد ما طرأ عليه وسيطرأ عليه من تغييرات كثيرة كمية وكيفية، ولذا فإن البرنامج المرغوب فيه لتكوين معلم المستقبل لابد أن يساعد المعلم على أن يقيم علاقات فيما بين مجالات المعرفة والمهارات المختلفة.

5- إن دور المعلم أصبح يركز على إتاحة الفرص للطلاب للمشاركة في العملية التعليمية، وعلى الاعتماد على الذات في التعلم، وعلى إكسابه مهارات البحث الذاتي والتواصل والاتصال واتخاذ القرارات التربوية المتعلقة بتعلمه من خلال الوسائل التقنية والمعلوماتية، ولذا فإن البرنامج المرغوب فيه لتكوين معلم المستقبل لابد أن يعد المعلم المؤهل والمدرّب على استخدام الحاسوب وشبكة الإنترنت العالمية والبريد الإلكتروني والتعليم الإلكتروني والاقتراضي.

6- إن تنمية قدرة المعلم على السؤال والنقد وامتلاك مهارة التفكير العلمي، يستلزم من معلمي المعلمين استخدام استراتيجيات تدريسية فاعلة، كالتعلم التعاوني، والتعلم الإثرائي، والتعلم بالتحقق، والتعلم عن بعد، والتعلم الإلكتروني، ... الخ.

7- أن يتم التركيز على تطوير قدرات المعلم على تقويم كافة الأهداف التربوية مثل القدرة على تقويم الأهداف المهارية والوجدانية والسلوكية وليس فقط تقويم الأهداف المعرفية، وتزويده بالطرق والمعايير الحديثة في تقويم هذه الأهداف.

وأخيراً، أن يتم تبني التنافسية والكفاءة والفعالية والجودة في تنفيذ وتقويم وظائف وبرامج مؤسسات إعداد المعلمين، وأن يصبح من أهم أهدافها هو إعداد المعلم المتميز والمتفوق.



القاعة الإلكترونية النموذجية

تركيز على المتعلم.

المدرس يكتفي بتوجيه المتعلم

المدرس يكتف بتقنيات التعليم
الجيدة

تعليم أكثر "فعالية".

يشارك عدد متزايد من المتعلمين
بفاعلية في المناقشات.

تساعد التكنولوجيا المتعلم في اكتشاف
المصادر وبناء معانيه الخاصة.

تساعد التكنولوجيا المدرس في
استخدام أشكال متعددة من
الوسائط والوصول إلى أنماط
تعليم شديدة التنوع.

القاعة التقليدية النموذجية

تركيز على المدرس.

المدرس ينقل المعلومات إلى
المتعلم.

تعليم أكثر "سلبية".

يمكن استخدام التكنولوجيا في تعليم
المتعلم، ولكنها ليست أمراً محورياً
له.

يمكن توظيف وسائط
متعددة، ولكن الكلمة
تبقى الوسيلة الأساسية،
كما يمكن توظيف بعض
المواد المكتوبة